مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

أهمية وموقع النفط في الاقتصاد الأمريكي

الدكتور نزار قنوع *
الدكتور هيثم سطايحي
لؤي صيوح ***

(تاريخ الإيداع 22 / 5 / 2007. قُبِل للنشر في 2007/8/19)

□ الملخّص □

يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم عامة والاقتصاد الأمريكي خاصة لتمتعه بأفضل الخصائص الفيزيائية بين جميع مصادر الطاقة.

وكون النفط من الناحية العلمية والعملية متفوقاً على جميع مصادر الطاقة برزت أهميته كداعم أساسي للاقتصاد.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، فهو من الموارد التي تثير اهتمامها ويدفعها لاستخدام الوعود تارة والتهديدات تارة أخرى من أجل استمرار سيطرتها على احتياطياته العالمية ووسائل نقله، وبناءً على ما تقدم تناول البحث أهم الأفكار التي تخدم الموضوع وفقاً لما يأتي:

1. الاقتصاد الأمريكي
2. أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي.
3. أسباب هبوط احتياط النفط الأمريكي.
4. السيطرة الأمريكية على النفط العالمي.
5. النتائج والتوصيات.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الأمريكي، النفط العالمي، النفط الأمريكي، النفط.

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط . كلية الاقتصاد – جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.
** أستاذ في كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق – سورية.
*** طالب دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد . جامعة تشرين . اللاذقية . سورية.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

The Importance and Position of Oil in the American Economy

Dr. Nizar Qaboui*
Dr. Hayhtham Sata**
Louy Sayouh***

(Received 22 / 5 / 2007. Accepted 19/8/2007)

□ ABSTRACT □

Oil is considered one of the most important sources of energy for the world in general and American economy in particular, because of the best physical characteristics that it enjoys among other energy sources. Because petrol is superior scientifically and practically to other sources of energy, its importance is clear as main supporter of economy.

The USA is one of the largest producers and consumers in the world. So oil is one of the resources that arouse its interest and push it sometimes to use to give promises and sometimes issue threats to guarantee monitoring the world's oil reservoirs and means of transportation.

Taking all that into consideration the research tackled the following points to serve the subject:

1-The American economy.
2-The Importance of oil for the American economy.
3- The reasons behind the decrease of the American reservoirs.
4-The American control of world oil.
5-Results and recommendations.

Key Words: American Economics, World petrol, American Petrol, Petrol.

***Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Professor, Faculty of Political Sciences, Damascus University, Damascus, Syria.**
*****Ph.D. Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

المقدمة:

يعد النفط بالإضافة إلى أهميته كمصدر للطاقة وسيلةً من وسائل المضاربات في النظام الاقتصادي العالمي، وأصبح النفط ودولار البترول العمود الفقري لهذا النظام.

وباتت الهيمنة على النفط العالمي من قبل أصحاب (النظام العالمي الجديد) ضرورة ملحة لدعم اقتصادها، لأنه المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد الأمريكي الذي لا يمكن السير من دونه، فكان لا بد من ضمان استمرار تدفقه وتوفيره ولو بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر، وكون النفط مهماً وحاسماً للمجتمعات الصناعية التي تأتي أمريكا في مقدمتها، مما جعلها أكثر اهتماماً بتأمين النفط من مصادره وبأرخص الأسعار.

الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها العملاقة إلى عسكرة أي أزمة دولية وافتعالها في أي منطقة من مناطق العالم يؤمن لها مصدراً نفطياً كافياً.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث في تعرض الثروة النفطية العربية للاستنزاف والاستغلال، وتعرض المنطقة العربية برمتها إلى عدم الاستقرار نتيجة المطامع الاستعمارية الأمريكية، وافتعال الأزمات الدولية واللجوء إلى القوة العسكرية لتأمين السيطرة على النفط من منبعه ووسائل نقله إلى السوق الأمريكية بأقل التكاليف.

فرضية البحث:

تتبع فرضية البحث من وجود أزمة حقيقية في الاقتصاد الأمريكي، تتمثل في التناقص المتزايد للاحتياطي النفطي الأمريكي وأسباب هذا التناقص المستمر وممارسة سياسة افتعال الأزمات الدولية ذريعة للسيطرة على سوق النفط العالمي من الأراضي التي تضخ البترول أو تمر من أراضيها أنابيب النفط.

أهداف البحث وأهميته:

1ـ تبيان المطامع الأمريكية في السيطرة على سوق النفط العالمي عبر افتعال الأزمات الدولية واستخدام القوة العسكرية في المناطق الغنية بالنفط.

2ـ توضيح أزمة الاقتصاد الأمريكي ونضوب النفط في الأجل القصير وآلية الخروج من الواقع بالهروب إلى الأمام.

تكمن الأهمية العملية للبحث في الكشف عن المخاطر التي تتهدد الثروة النفطية العربية ومستقبل شعوبها في ظل السياسة الأمريكية الحالية. وإيجاد أفضل السبل لمواجهة هذه المخاطر، والمحافظة على ما تبقى من هذه الثروة.

منهجية البحث:

توضيحاً لتحقيق أهداف البحث فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي من أجل تحليل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأزمة الاقتصاد الأمريكي.

واعتمدنا منهج دراسة الحالة من أجل تحليل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأزمتها المتمثلة بنضوب النفط في الأجل القصير ومحاولة السيطرة على سوق ومنابع النفط العالمي.

الاقتصاد الأمريكي:

إن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد الوحيد الذي خرج من الحرب العالمية الثانية وقد تجمعت فيه مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية التي لم تتجمع في أي اقتصاد آخر في ذلك الوقت. ليكون أقوى اقتصاد في العالم، ولتحل الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك محل الاقتصاد البريطاني في القيادة الاقتصادية للعالم. وذلك لإنفراد الدولار الأمريكي بدور العملة الدولية، وتحكمه في السيولة الدولية، استناداً إلى قيام الدولار بدور المعادل لجميع العملات القابلة للتمويل في العالم، وامتلاكه ميزة فريدة لا تنافسه فيها أي دولة أخرى، وهي إمكانية تمويل عجزه الخارجي من خلال طبع الدولار كما جاء في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 **[1]**.

أدى ذلك إلى امتلاك الاقتصاد الأمريكي للقوة الاقتصادية والسيولة النقدية، التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تشغيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بنظام ارتباط القوة التصويتية بمدى المساهمة في رأسمال هاتين المؤسستين، وخرجت بعامل قوة جديد حيث كانت أكبر مساهم في كل من الصندوق والبنك الدوليين (بنسبة تقل عن 20%). ومن ثم أصبح لها نفوذ اقتصادي من خلال قوتها التصويتية التي تصل إلى 20% من مجموع الأصوات في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وما تمتلكه من حق الفيتو على قرار المؤسستين بالإضافة إلى امتلاكها أكبر سوق موحدة في العالم**[2]**.

وتفوقها في التكنولوجيا على اختلاف أنواعها، وارتباط ذلك التفوق بمهارة اليد العاملة الأمريكية. أدى ذلك إلى معدلات مرتفعة من الإنتاجية، وتكمن خصوصية الاقتصاد الأمريكي بالمكانة الكبيرة لقطاعاته الاقتصادية المختلفة، فعلاوة على التقدم والتطور الهائل والمذهل في مجال الخدمات والعلم اللذين يسهمان بنسبة عالية في حجم الإنتاج، يقدم الاقتصاد الأمريكي القوة الزراعية الأولى في العالم (قبل الصين)، وكذلك القوة الصناعية الأولى في العالم (قبل اليابان وحتى غالبية الدول الأوربية العملاقة)، فالولايات المتحدة الأمريكية هي المنتج الأول للصويا والذرة والفواكه في العالم، والمنتج الثاني للقمح والحبوب، والرابع للخضار. فهي بحق مستودع العالم، إذ تقدم نصف الصادرات العالمية للحبوب ويشكل السلاح الأخضر أداة ضغط قوية جداً في يد الإدارة الأمريكية على البلدان التابعة أو المعادية لها.

وتحتل الصناعة الأمريكية المركز الأول في العالم أيضاً، إذ تقدم ما يقارب ربع الإنتاج الصناعي العالمي. أما الخصوصية الثانية فتكمن في تبعيته في مجال الطاقة على الرغم من ضخامة الثروة الباطنية التي يملكها. فهو المنتج الأول للغاز الطبيعي في العالم وكذلك النحاس واليورانيوم، والثاني في إنتاج الرصاص والثالث في الحديد والنفط وتعتبر الولايات المتحدة من أكثر المستهلكين للطاقة في العالم وأول مستورد للنفط الخام وتبلغ درجة تبعيتها للعالم الخارجي من استيرادها للنفط الخام ما نسبته 13% تقريباً. [3]

ويجب لفت الانتباه إلى أن هذه المراكز تتغير من فترة لأخرى بحسب تغير نسب الإنتاج للدول الأخرى وبحسب التغيرات الجيوبوليتكية الحاصلة في العالم.

فإننا نقول إنه توفرت للولايات المتحدة الأمريكية إمكانيات كبيرة وعديدة وفرص تاريخية مساعدة مهمة جداً سمحت لها بتزعم الدول الأمريكية أولاً والعالم الحر ثانياً، وتسعى الآن لتتزعم العالم بأكمله. وتتمثل هذه الإمكانيات في إنتاج زراعي غزير وثروات معدنية وطاقة محركة رعت الصناعة وطورتها بالإضافة إلى التطور العلمي والتقني الهائل. إن الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت في الحرب العالمية الثانية عام 1945 خارج أراضيها، فلم يصب الخراب والدمار أياً من مؤسساتها الصناعية والعسكرية وحتى المدنية، فتضخم إنتاجها دون أن يصيبها ويلات الحرب.

وأكثر من ذلك جاء مؤتمر بريتون وودز، ليكرس عالمية العملة الأمريكية للدولار، ولتجني المكاسب الهائلة على الأصعدة المختلفة، حيث تملك هذه الدولة اليوم كل المقومات التي تخولها لأن تكون سيدة العالم. لكن ما يصدر من سياسات وقرارات عن إداراتها المتلاحقة.

لاسيّما إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن منذ تاريخ تنصيبه رسمياً في 2000/11/20 [4]. تشير إلى أنها نسيت أن اقتصاديات الدول لها خط بياني يتصاعد ويتصاعد إلى أن يبلغ الذروة، ولكن لا بد لهذا الخط أن ينحني والتاريخ خير شاهد. فحتى ذلك الموعد، يترتب على دول العالم جمعاء بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص من أجل خلق تكتلات اقتصادية عملاقة من شأنها الوقوف أمام هذه القوة الأوحد للقرن الحادي والعشرين، على الرغم من التطورات على الساحة العسكرية السياسية التي باتت تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون بأي حال القوة الاقتصادية الأولى في هذا القرن، ذلك لأن قوتها العسكرية وضرورات المحافظة عليها بما ستتطلبه من المزيد من تخصيص للموارد الاقتصادية للمحافظة على هذه المكانة، بل هناك اقتصادات أخرى تزداد قوة اقتصادية، وتتقدم اقتصادياً بشكل كبير، يمكنها أن تسبق الولايات المتحدة الأمريكية لتتربع على القمة الهرمية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وفي كل الأحوال ستتوقف هذه الاحتمالات على مدى القدرة والقوة الاقتصادية للمتنافسين وليس القوة العسكرية والسياسية في عالم اقتصادي جديد لا يعرف إلا من تكون لديه القدرة والقوة الاقتصادية للبقاء على الخريطة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين.

أهمية النفط في الاقتصاد الأمريكي:

النفط هو أفضل مصدر طاقة في العالم لتمتعه بأفضل الخصائص الفيزيائية والكيميائية بين جميع مصادر الطاقة، وأن الطاقة هي (القدرة على القيام بعمل ما).**[5]**

ويعد النفط من الناحية العلمية والعملية متفوقاً على جميع مصادر الطاقة الأخرى، حيث برزت أهميته كداعم أساس للاقتصاد، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في العالم، فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية ضخمة، تحتل مركز الريادة في صناعة النفط العالمية ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها التنظيمية والتكنولوجية، وصناعة المعدات الخاصة بهذه الصناعة من جهة، وضخامة شركاتها النفطية العملاقة من جهة أخرى**[6]**، ويعتبر النفط من الموارد التي تسهم في دعم الاقتصاد الأمريكي. فتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الوعود تارة والتهديدات تارة أخرى من أجل استمرار سيطرتها على احتياطياته العالمية ووسائل نقله وتكريره، كما تفرض سياسة خفض أسعاره، وتعرض بلدان استخراجه بنتائج سياسية وبيئية مدمرة.**[7]**

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية (الحرب العالمية الثانية1945).على النفط المستخرج من أراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيس لدول أوروبا وبقية أنحاء العالم بالنفط، ولكن سرعان ما فقدت هذا الوضع نتيجة تزايد حاجة أمريكا إلى النفط المستخدم لضمان سير مجتمعها الصناعي وعجلة اقتصادها.

ومع تراجع معدلات الإنتاج وتصاعد حجم الاستهلاك، بدأت الولايات المتحدة تعتمد بشكل أساسي على مستوردات النفط من الخارج بالرغم من جميع السياسات التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ولكن دون جدوى، فبدأ الاحتياطي بالتناقص المستمر، فبعد أن كان هذا الاحتياطي يمثل 50% من مجموع احتياطي العالم من النفط عام 1935، وأخذت هذه النسبة تنخفض تدريجياً حتى أصبحت 40% عام 1944،

و21% عام 1954، و9% عام 1967، 5.16% عام 1975 وما يقارب 3.4 عام 1986 وفي عام 1987- 3.7% من مجمل احتياطي النفط العالمي. هذا النقص في الاحتياطي الأمريكي يقودنا إلى الإقرار بوجود خلل ما يتربص بالاقتصاد الأمريكي الذي يعتمد في كل مرحلة من مراحله على عامل النفط، ولا يستطيع المواجهة من دون توفره إزاء هذا الواقع التزمت الولايات المتحدة بسياسة المحافظة على احتياطها من النفط لأطول وقت ممكن، فاتجهت نحو الخارج، خاصةً العالم العربي، لاستيراد ما تحتاج إليه من النفط لمواجهة متطلباتها المتزايدة، وإن بلدان الخليج العربي، خاصةً السعودية توفر حوالى 28% من واردات النفط الأمريكية، وإن حصة هذه المنطقة من الإنتاج العالمي ارتفعت من 25% إلى 50% عام 2000،**[8]** وتوقعت وزارة الطاقة الأمريكية أن يزداد الاعتماد على النفط المستورد لتصل نسبته من الاستهلاك عام 2010 إلى 65%، وهذا يشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي، وقد استدعى ذلك وضع استراتيجية جديدة صدق عليها الرئيس جورج بوش في العشرين من كانون الثاني 1991 وهي ترمي إلى تخفيض الاعتماد على الواردات النفطية، بحيث لا تتعدى نسبتها 45% من الاستهلاك في عام 2010.**[9]**

فحالة الركود في الاقتصاد الأمريكي المتردي من أهم الأسباب التي دفعت إدارة بوش الأب والابن إلى حروب خارج الحدود، خاصةً بعد أحداث11 أيلول 2001 والبحث عن حرب تحرك الآلة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس هناك أفضل من النفط والسيطرة عليه لإعادة إنماء الاقتصاد الأمريكي وازدهاره، والعودة به إلى حالته الطبيعية. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى جاهدة لتطوير مصادر الطاقة البديلة لديها وخلق استراتيجية جديدة من أجل السيطرة على منابع البترول في السوق العالمية كافة بأقل الخسائر والتكاليف، والحصول على مردود نفطي يغطي الاحتياجات وداعماً ً للاقتصاد الأمريكي من جوانبه كافة.

أسباب هبوط احتياطي النفط الأمريكي:

يبرر بعض الخبراء النفطيين الأسباب الكاملة وراء الهبوط الحاد في احتياطي النفط الأمريكي إلى عوامل عدة منها:

أولاً: اعتماد الولايات المتحدة حتى أواخر عام 1950 على مواردها النفطية لسد حاجاتها المحلية وتصديرها ما يفيض عنها إلى الخارج، مما أدى إلى انخفاض كميات احتياطي الثابت لديها.

ثانياً: ارتفاع الإنتاج بصورة تفوق مختلف زيادات الاحتياط المتأتية من اكتشافات جديدة أو تطوير الحقول القديمة.

ثالثاً: الحقول النفطية الأمريكية هي (حقول صغيرة) بالمقارنة مع حقول النفط الضخمة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

رابعاً: فشل عمليات الحفر ومحاولات الاستكشاف كافة في تحقيق اكتشافات نفطية جديدة مجدية اقتصادياً.

خامساً: ارتفاع تكاليف الحفر والإنتاج إذا ما قورنت بالتكاليف الزهيدة في منطقة الشرق الأوسط.**[10]** هذه العوامل أدت إلى تراجع عمليات الحفر في الولايات المتحدة، وقد استمر الإنتاج بالانخفاض، خاصةً في النصف الثاني من عقد الثمانينيات كما يستدل من الجدول الآتي:

الجدول رقم:(1)

السنة	الإنتاج(مقدرا بآلاف البراميل يوميا)
1981	10.180
1982	10.200

1983	10.245
1984	10.505
1985	10.540
1986	8.790
1987	8.277

المصدر: المرجع [11]

هذا الانخفاض من عام 1981 وما تلاه كما هو مبين في الجدول رقم (1). دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن منابع جديدة فشاركت في حرب الخليج الثانية عام 1991 من أجل تغطية الفاقد النفطي الأمريكي المتزايد والمستمر، واستطاعت من خلال هذه الحرب إلى تغطية الجزء الأكبر من فاقدها النفطي. ولكن استمرار الانخفاض فيما بعد أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الأمريكي فجاءت أحداث 11 أيلول لتعطي دفعاً للولايات المتحدة الأمريكية إلى حروب جديدة خارج الحدود لتعويض النقص الحاصل من النفط والجدول رقم (2) يوضح العجز التجاري والإجمالي والعجز النفطي لولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم: (2)

السنة	العجز في الميزان التجاري النفطي الأمريكي (بالمليون دولار)	العجز في الميزان التجاري الإجمالي الأمريكي (بالمليون دولار)
1988	35094	118526
1989	44683	109399
1990	54682	102496
1991	44396	66723
1992	44805	84501
1993	44831	115568
1994	45176	150629
1995	48047	158801
1996	64038	170214
1997	62560	180522
1998	43690	229758
1999	60055	328821
2000	109059	436104
2001 التسعة أشهر الأولى	75848	310752

المصدر: المرجع [12]

كل هذه الأسباب دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء ما يسمى باحتياطي النفط الاستراتيجي، ويقصد بهذا النوع تخزين النفط في مستودعات تحت سطح الأرض وتستخدم لمجابهة أي تهديد في المستقبل بقطع النفط عن الولايات المتحدة من جانب الدول المصدرة، أو تستعمل لتخفيض الأسعار في حالة ارتفاعها كما حدث في أثناء حرب الخليج الثانية 1991 ولتلافي العجز النفطي والتجاري الأمريكي.

السيطرة الأمريكية على النفط العالمي:

يعد النفط بالإضافة إلى أهميته كمصدر للطاقة وسيلة من وسائل المضاربات في النظام الاقتصادي العالمي، وأصبح النفط ودولاره العمود الفقري، وباتت السيطرة على النفط العالمي من قبل أصحاب (النظام العالمي الجديد) ضرورة ملحة لدعم اقتصادها، وبلغت الرغبة في النفط إلى أن أصبح سلعة استراتيجية لا يستطيع أي مجتمع صناعي وصل إلى درجة تصنيع عالية الاستمرار من دونه، ويجب ضمان توفيره بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر، إذ يقول أحد خبراء الشؤون العسكرية والأمنية (إن من بين جميع الموارد. ما من شيء أكثر إثارة للصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين من النفط).**[13]**

وكون النفط مهماً وحاسماً للمجتمعات الصناعية التي تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمتها، مما جعلها أكثر اهتماماً لتأمين النفط من مصادره وبأرخص الأثمان، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى عسكرة أي أزمة دولية في أي منطقة من مناطق العالم، بحيث يؤمن لها مصدراً نفطياً كافياً، فالشركات النفطية العملاقة عليها التحرك باستمرار ناقلة عملياتها من منطقة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر باحثة عن احتياطات نفطية جديدة لتحل محل تلك الجاري استنزافها، فإن فشلت في تعويض الاحتياطات المستنزفة، لن يطول بها الأمر قبل أن يهبط سعر أسهمها وتبدأ معاناتها، فالاحتياطات النفطية المؤكدة للشركة هي التي توفر أساس التدفق النفطي لها، وبما أن على شركات النفط التكيف مع مجموعة من الشروط والترتيبات القانونية والضريبية للبلد الغني بالنفط، ولكن عندما يكون هذا البلد ذاته واقع تحت الاحتلال، فإنه يمكن تجاوز هذه الحقوق القانونية.**[5]**

وعند وصول جورج بوش الابن إلى السلطة عام 2000 في وقت كانت تتلاقى فيه مصالح شركات النفط ومستهلكي النفط الأمريكيين بسرعة. فإن مصلحة الشركات تكمن بضمان سبيل سالك لها إلى احتياجات نفطية جديدة عالية الربحية، والمستهلكون لضمان إمدادات نفطية بأسعار معتدلة لهم. فاستطاع الرئيسان جورج بوش (الأب) و(الابن) وفريقه من المحافظين الجدد الذين يمتلكون كبرى شركات النفط في العالم، وتلاقت مصالحهم مع مصالح سياستهم الخارجية الموالية لإسرائيل. وأن يخلقوا لأنفسهم وجوداً عسكرياً فعلياً في منطقة الخليج العربي المنتجة للنفط، حيث يبدو من الأسباب الظاهرية للحروب الأمريكية على مناطق متعددة في العالم بعد أحداث /11/ أيلول السيطرة على سوق النفط العالمي من خلال احتلال الأراضي التي تضخ البترول أو تمر بأراضيها أنابيب النفط الناقلة له، فكانت أحد أهم أسباب الحرب على أفغانستان القريبة من بحر قزوين، واحتلالها العراق والتواجد في أرض الجزيرة العربية (بعد اكتشاف) حقول نفطية جديدة في السعودية أكبر من الحقول التي يجري استغلالها حالياً.

كما أكد البروفسور الأمريكي (نعوم تشومسكي) في وصفه للاستراتيجية الأمريكية بقوله: النفط مورد طبيعي للاقتصاد الأمريكي، لكنه يقع في مناطق لا تعود إلى الأمريكيين، ولا بد من بقائه في متناول الولايات المتحدة، وعليه فإنها مستعدة لخوض الحرب لشراء نفط ليس ملكاً لها بالكمية والسعر اللذين ستحددهما.

والنفط من المصالح الحيوية التي تدافع عنها الولايات المتحدة بشراسة، وقد أوضح ذلك رئيسها السابق نيكسون في (نيويورك تايمز) بتاريخ 1991/1/17م بقوله: إننا لا نذهب إلى هناك دفاعاً عن الديمقراطية، فلا يوجد أي بلد ديمقراطي في المنطقة، ولا نذهب إلى هناك لمحاربة ديكتاتورية، ولا نذهب إلى هناك للدفاع عن الشرعية الدولية، إننا لن نسمح بأن تمس مصالحنا الحيوية. **[14]**

فإن الحرب التي شنتها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها على أفغانستان لإزالة نظام طالبان والقضاء على القاعدة، كان مقرراً في الأجندة السياسية الخارجية الأمريكية قبل أحداث 11 أيلول /سبتمبر/ 2001 لأهداف سياسية واقتصادية تدخل ضمن استراتيجية مرسومة للسيطرة على العالم وثرواته النفطية وفي صدارتها نفط بحر قزوين، إذ لا نجد ثمة

سبباً جوهرياً يمكن عده مسوغاً مقنعاً للنزاع بين واشنطن وطالبان، سوى أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة [15]. كما تدعي الولايات المتحدة الأمريكية.

ويخطئ من يعتقد أن أمريكا حركت أساطيلها وطائراتها وصواريخها للثأر من طالبان بسبب هدمها تمثالي (بوذا) في مقاطعة (باميان) في أفغانستان، أو لنشر الحرية وترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق المرأة ونصرتها كما تزعم الإدارة الأمريكية، ولكن كان دافعها القضاء على ابن لادن أو القبض عليه وتفكيك قواعده ومعسكراته، والسيطرة على أفغانستان تنفيذاً لسياسة توسعية واستراتيجية استعمارية طويلة المدى تقضي بتطويق إيران وروسيا والصين بقواعد عسكرية، ووضع المخالب الأمريكية على الصدر الأفغاني كضمان للسيطرة على ثروات ونفط بحر قزوين، الذي بدأت شركاتها متعددة الجنسيات العمل في تنفيذ هذه الإستراتيجية منذ منتصف التسعينيات، ثم تفتيت المنطقة العربية وإذابة ما تبقى من النظام العربي وصهره في نظام إقليمي أوسع تدخل فيه دول متباينة الأعراق والثقافات والديانات والنمو الاقتصادي والمفهوم المعرفي، بحيث يسمى (الشرق الأوسط الكبير) وتقوده إسرائيل بفضل ما تملكه من القوة العسكرية والتفوق التقني والدعم الأمريكي اللامتناهي. ومثلت أحداث 11 أيلول /سبتمبر/ 2001 فرصة الانطلاق لاستكمال هذا المخطط، فاحتلت أفغانستان وأقامت القواعد العسكرية في دول الكومنولث المستقلة عن روسيا مثل أوزبكستان وقرقيزيا وجورجيا وغيرها، الأمر الذي يمكنها من التحكم في 85% من منابع البترول العالمي، [16] ويجعلها قادرة على ممارسة الضغوط على الدول المنافسة لها في السوق الاقتصادية الدولية مثل فرنسا وألمانيا واليابان ودول الاتحاد الأوروبي ويمهد الطريق لاحتواء الصين وروسيا.

إذاً لم تكن الحرب على أفغانستان هي حرب مكافحة الإرهاب كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش بمحاربته الإرهاب والاستبداد في العالم باسم الحرية والعدالة والسلام، بحجة تخليصه من الشر.

وجاء الخوف الأمريكي من تطور القدرة العراقية العسكرية فقامت بتشجيع (صدام) على غزو الكويت ثم التدخل العسكري من جانبها لطرده من الكويت، وأسفرت حربا الخليج الأولى والثانية الكارثية على خروج الدول الأوروبية خالية الوفاق منها رغم مشاركة بعضهم للولايات المتحدة فيها، وأيضاً كان من نتائجها إضعاف الدول العربية عام 2003 بحيث لم تستطع أخذ موقف موحد من الغزو الأمريكي للعراق.

فصور بوش أحداث 11 أيلول /سبتمبر/ 2001 كميلاد أخلاقي وطني جديد وتقديسه، فكان ذلك بمنزلة الحدث المحوري لرئاسة بوش. [17]

وكانت الحرب على العراق من أجل المصالح الحيوية الأمريكية، لأنه يملك أكبر احتياطي نفطي في العالم. إذ يبلغ الاحتياطي النفطي العراقي 11% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط بعد أن بدأ الاحتياطي العالمي من النفط الخام يتزايد عاما بعد عام منذ 1993 ليصل احتياطي النفط العالمي المؤكد عام 2006 (1160.84 مليار برميل) منقوصاً منه احتياطي النفط العربي المؤكد (668.20 مليار برميل).**[16]** وهذه الزيادة في الاحتياطي النفط العالمي المؤكد ناتجة عن اكتشافات جديدة، واستخدام أساليب وتقنيات حديثة متطورة في الكشف عن النفط الخام. ولكن الأضرار التي لحقت بالمجتمع والبنية الأساسية للعراق بعد ثلاث حروب عملاقة وتطبيق أقسى نظام للعقوبات في التاريخ، وتستمر الإدارة الأمريكية بإعطاء أولوية واضحة للمرافق النفطية العراقية.

ويواجه العراق أيضاً مشكلة المديونية وتعويضات الحروب السابقة التي تأكل الجانب الأساسي من عائدات النفط العراقي [18].

ومن الضروري في مقابل هذا أن يكون للعدوان الأمريكي ضد العراق وركائز اقتصاده أثرٌ على اقتصاديات

الدول العربية، لكي تدرك الدول العربية تأثير هذا العدوان على مستقبلها الاقتصادي. وعدم قيام أي دولة بتسهيل وقوع مثل هذا العدوان. ولولا هذا التعاون لما احتل العراق واستبيحت أرضه ونظامه الاقتصادي والسياسي. وأن أثر العدوان على العراق سيؤثر على الاقتصاديات العربية بمقدار نجاح هذا العدوان وفشله. وفي تحقيق الأهداف الأمريكية من ورائه. وهي احتلال العراق، وحكمه بشكل مباشر كما حدث بداية مع بول بريمر، أو في حكمه عن طريق حكومة هشة والتحكم في نفطه وتوظيفه لإحداث انهيار في أسعار النفط. وهذا يدخل الدول العربية النفطية في أزمات اقتصادية حادة وغير مسبوقة، وهو ما قد لا تكون عواقبه اقتصادية فحسب بل سياسية أيضاً، كون قطاع النفط هو الأكثر دعماً للاقتصاد العربي.

وإن اندلاع الحرب لا يعني بشكل تلقائي تحقيق الأهداف الأمريكية، وبالمقابل فإن البلدان العربية المصدرة للنفط ستستفيد بشدة من فشل الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها من غزو العراق، (حيث إن تحرك سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد صعوداً أو هبوطاً يؤدي إلى تحرك الإيرادات العربية من تصدير النفط بشكل مواز، صعوداً أو هبوطاً). حيث إن الصادرات العربية من النفط تبلغ في المتوسط نحو 17.5 مليون برميل يومياً [19]. فإن فشل الولايات المتحدة في السيطرة على نفط العراق، سوف يحمي الثروة الطبيعية العربية الرئيسة أي النفط، من أن تنهار أسعارها وتنهار عوائد العرب من تصديرها، وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات البلدان العربية من صادراتها النفطية ارتفعت من نحو 82.1 مليار دولار عام 1998، عندما كان متوسط سعر البرميل نحو 12.3 دولار في ذلك العام، إلى 118.1 مليار دولار عام 1999، عندما بلغ سعر البرميل نحو 17.5 دولاراً ثم ارتفعت الإيرادات العربية من تصدير النفط إلى 179.5 مليار دولار في عام 2000، عندما ارتفع متوسط سعر البرميل في ذلك العام إلى 27.6 دولاراً، وهذا يؤدي إلى أن ارتفاع سعر برميل النفط سيسهم في زيادة الإيرادات النفطية العربية[19].

ومن ناحية أخرى فإن فشل هذا العدوان سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وهذا سينعكس على حركة العمالة العربية من البلدان الغير منتجة للنفط إلى البلدان المنتجة وأن تواصل نموها الاقتصادي، بما يعنيه ذلك استمرار طلبها على خدمات العمالة من البلدان العربية.

أما في حال نجاح العدوان فيؤثر ذلك ليس فقط على القطاع النفطي، بل سيؤثر سلباً على قطاعات السياحة والفنادق والأمن والاستقرار في البلدان العربية لأن الأمن هو شرط أساسي لتدفق السياحة والسواح.

وكذلك فإن درجة نجاح الاحتلال للعراق والضغط على الدول العربية من أجل فرض إطار تعاون اقتصادي إقليمي يشمل إسرائيل.

فإن مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الهجمة الأمريكية الشرسة على المنطقة والعراق بشكل خاص مرهون بعمل بعض الحكومات العربية التي أثبتت فشلها وعجزها عن أي فعل سوى تمرير الخطط الأمريكية بشأن الاحتلال الأمريكي للعراق، وتمرير السفن والقوات البرية وفتح القواعد والأراضي لانطلاق العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق.

وأن هذه التسهيلات والرضوخ العربي سوف يعطي الإدارة الأمريكية المزيد من التعسف مع باقي الدول العربية، على سبيل المثال (سورية) لفرض النموذج الاقتصادي الذي ترتئيه مناسباً لمصالحها بغض النظر عن الظروف الخاصة لكل دولة عربية، كما ستضغط من أجل تحطيم مشروع التكتل الاقتصادي العربي، لصالح اندماج إسرائيل في اقتصاد المنطقة من موقع المهيمن والتعامل من موقع المسؤول مع عسكرة الأزمة العراقية من قبل أمريكا وبريطانيا، التي أثرت بشكل سلبي في الاقتصاد العربي من خلال دفع الدول العربية المنتجة للنفط لفواتير الحرب، وهذا يعتبر استنزاف في المقدرات العربية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

إذ وصلت مبيعات الأسلحة للشرق الأوسط في 1991م نحو /15/مليار دولار، وفي حرب الخليج باعت الولايات المتحدة أسلحة بنحو /15/ مليار دولار. **[14]**

كما وتشير الإحصائيات إلى تزايد صادرات الولايات المتحدة من الأسلحة بعد حرب الخليج حتى صارت نحو 25% من إنتاجها العسكري. وتستمر هذه الزيادة مع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بافتعال الأزمات الدولية وحلها عن طريق استخدام القوة العسكرية بما يضمن لها زيادة في صادراتها العسكرية بأعلى الأسعار، وضمان تدفق النفط بأقل التكاليف. [14]

فإن خطراً حقيقياً يتهدد الاقتصاد العربي ومؤسسات العمل العربي المشترك ليصل بعد ذلك إلى مجمل النظام العربي. فالنفط كان وما زال عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار في المنطقة العربية، وحيث يوجد النفط. فصحيح أنه مصدر للثروة والغنى، إلا أنه مصدر العديد من المتاعب وسبب الكثير من النزاعات والخلافات، فالأوضاع الاقتصادية . النفطية هي السبب المباشر لتفاقم الأزمات الدولية الأخيرة، فالنفط وحمايته وضمان أمن إسرائيل من أي تهديد يبقيان الهدف الثابت في السياسة الأمريكية تجاه العالم. وهذا الهدف لم يتغير مع تغيير الإدارات المتعاقبة على الحكم. لأن حماية إسرائيل وضمان أمنها كونها وجدت لتكون خط الدفاع الأول عن المصالح الأمريكية في المنطقة، خاصة النفطية منها. إذ لا بد للدول العربية الاستفادة من أخطاء الماضي لتصحيح المستقبل من أجل النهوض بالاقتصاد العربي من خلال تفعيل السوق العربية المشتركة، وآليات العمل العربي المشترك في إطار الجامعة العربية.

الاستنتاجات:

1- إن النفط يمثل عامل إنعاش الاقتصاد الأمريكي بمعظم قطاعاته، والسيطرة على الثروة النفطية، سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، يجعل المبادرة بيد أمريكا عالمياً.

2- ضرب النظم غير المنضوية تحت إرادة (النادي الأمريكي) والتي ربما تفكر في تهديد أمن (إسرائيل). واحتلالها للعراق وأفغانستان وتهديد جيرانهم بشكل متواصل.

بما يضمن تأمين المجال الحيوي لإسرائيل ويضمن استمرار تفوقها وهيمنتها على دول المنطقة.

3- دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً مباشراً في مواجهة الحركات السياسية الإسلامية في المنطقة، ومحاولتها تهميش العرب سياسياً واقتصادياً.

4- الضغط على الأنظمة في المنطقة العربية للاستجابة الكاملة والصريحة للمطالب والمصالح الأمريكية، مع التهديد بتغيير الأنظمة التي لا تستجيب لذلك... وترك جميع الاحتمالات على الطاولة مفتوحة لتغيير الخريطة السياسية والجغرافية.

5- الاستمرار في السيطرة على منابع النفط العربية بأقل الأسعار وأرخص التكاليف وجعل السوق العربية. السوق الأكبر لتصريف منتجاتها والمساحة الأكبر لعمل شركاتها العملاقة.

التوصيات:

وانطلاقاً مما سبق توصي الدراسة بأنه على الدول المنتجة للنفط كافة أن تعمل بشكل جماعي من أجل وضع سياسة قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى تمكنها من الوقوف في وجه هذه المخططات ويمكن أن نلخصها بما يأتي:

1- خلق حوار صريح وبناء عن كيفية التعامل مع السياسة الأمريكية المتعسفة لنفط هذه الدول.

2- وضع بدائل وخيارات للتعامل مع القوى الدولية الأخرى من منظور استراتيجي لحماية مصالحها النفطية، خاصة مع روسيا والصين.

3- بناء قاعدة علمية وتكنولوجية تؤدي إلى قوة اقتصادية وقوة معرفية للوصول إلى قدرات عسكرية قادرة على المواجهة والصمود.

4- يجب على الدول المنتجة للنفط الآن وقبل فوات الأوان، اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي المناسب للمحافظة على احتياطي النفط لديها قبل استنفاذه كاملاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

5- على الدول العربية المنتجة للنفط العمل من أجل بناء قاعدة مصالح عربية وتفعيل العمل العربي المشترك، وصياغة رؤى مشتركة واقعية وعملية تدعم القدرة العربية على مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية من استنزاف لثرواتها الباطنية.

6- بناء قاعدة مصالح عربية وتفعيل العمل العربي المشترك وصياغة رؤى مشتركة واقعية وعملية تدعم القدرة العربية على مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية.

7- وضع استراتيجية عربية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى للتعامل مع المصالح العربية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية من منظور استراتيجي، والعمل بشكل جدّي لإمكانية التأثير على هذه المصالح داخل المنطقة العربية وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع:

1- زكي، رمزي، *أمريكا وبروز كتلة الأمريكيتين*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1992، 6.

2- عبد الحميد، عبد المطلب، *النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاته المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر*، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، 150-160.

3- لطفي، عامر، *الاقتصادات الست الأغنى في العالم*، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق، 2003، 25-26.

4- الشوربجي، منار، *انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000*، مجلة السياسة الدولية، العدد 143، كانون الثاني، يناير، 2001، 8.

5- الجندلي، مازن، *العطش إلى النفط، الدار العربية للعلوم*، بيروت، 2006، 17-21.

6- الرميحي، محمد، *النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية*، سلسلة عالم المعرفة رقم 52 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1980، 38.

7- أمين، سمير، *مناهضة العولمة*، مكتبة مدبولي، القاهرة 2004 ،196 معاهد الإنماء العربي، بيروت، 1984,6.

8- مجلة السياسة الدولية 13 كانون الثاني، 1992، 35.

9- التنير، سمير، *مدخل إلى إستراتيجية النفط العربي*، الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، معاهد الإنماء العربي، بيروت، 1984، 6.

10- برجاس، حافظ، *الصراع الدولي على النفط العربي*، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000، 120.

11- B.P *Statistical Review of World Energy*, June 1988 .

12- *Energy Infomatin Administration*, Monthly Energy Review, Washington, November, 2001, P. 11.

13- KLARE, M, *T. Resource Wars, The new landscape of Global coqlict*, Metropolitan Books, New York, 2001, 27.

14- عبد الحكيم، منصور، *الإمبراطورية الأمريكية*، دار الكتاب العربي، دمشق، 2005، 169.

15- علي حوات، محمد، *العرب وأمريكا من الشرق أوسطية إلى الشرق الأوسط الكبير*، مكتبة مدبولي، 2006، 171.

16- التقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، 2006.

17- بوفارد، جايمس، *خيانة بوش*، ترجمة مركز التعريف والترجمة، الدار العربية للعلوم، 2006، 17.

18- محمود، أحمد، إبراهيم، *الخليج والمسألة العراقية*، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2003، 276.

19- مصطفى، نادية محمود؛ نافعة، حسن، *العدوان على العراق*، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2003، 167.